

ردود مُحمَّد بن علي الجرجاني البلاغية على الخطيب القزويني
في بابي الفصاحة والمعاني¹

**Rhetorical Response of Muhammad bin Ali al-
Jurjani to Khateeb al-Qazvini- in Context of
Eloquence and Meanings**

د. عيسى إبراهيم²

Abstract

This study sheds light on the works of Mohamad Ali b. al-Curcani, one of the rhetoric scholars of the 7th century Hijri and the author of the *al-Isharat ve't-Tenbihat*, which is considered a fundamental work for the science of rhetoric. Because he made great contributions to this field in correcting some rhetorical issues, establishing rules and developing some analysis methods. He was also a strict follower of rhetoric scholars such as Ibn Sinan el-Hafâcî (d. 466/1074), Abdulkahir al-Curcani (d. 471/1078), Zemaşeri (538/1143), Sekkaki (d. 626/1228) and Qazvini (d. 729/1329) whose came before him and was contemporary with him. If he came across an accurate opinion, he would accept it, but if he saw an incorrect or biased opinion, he would dig deep into it and analyze it subtly to eventually come up with his own opinion. In this study, we will discuss many objections raised by

Muhammad Ali al-Curcani to his contemporary Kazvini in the context of his work called *al-Idah*, and we will point out the points where Muhammad al-Curcani is right or wrong.

Keywords: The Arabic Language and Rhetoric, Mohamad Ali b. al-Curcani, Maani science, Bayan science, Badi science.

ملخص:

هذا المقال محاولة لتسليط الضوء على جهود أحد أعلام البلاغة الذين عاشوا في القرن السابع الهجري، وهو مُجَّد بن علي الجرجاني صاحب كتاب الإشارات والتنبيهات والذي يُعدُّ كتابه من المصادر الأساسية في البلاغة؛ لما له من أثر عظيم في تصحيح المفاهيم البلاغية وتشديد قواعدها، وتحليل أساليبها، وتعقب صاحبه لآراء أعلام البلاغة السابقين والمعاصرين له من أمثال الخفاجي (ت. 1074/466)، وعبد القاهر الجرجاني (ت. 1078/471)، والزمخشري (ت. 1143/538)، والسكاكي (ت. 1228/626)، والخطيب القزويني (ت. 1329/729)، فإن وجدها آراء مصيبة أخذ بها، وإن وجد فيها انحرافاً أو ميلاً أشار إليها، وغاص في أغوارها، وحللها تحليلاً عميقاً؛ ليضعنا بعدها أمام وجهة نظره، وسنحاول هي هذا المقال تسليط الضوء على اعتراضات مُجَّد بن علي الجرجاني على معاصره الخطيب القزويني في مواطن عديدة من كتابه "الإيضاح" مبيناً ما وقع من الخطأ، ومحاولة لبيان ما له وما عليه.

الكلمات المفتاحية: مُجَّد بن علي الجرجاني، الخطيب القزويني، البلاغة، علم المعاني، علم البيان، ردود.

الملخص باللغة التركية

Muhammed b. Ali el-Cürçânî'nin Hatip el-Kazvinî'ye Belagat Konularındaki İtirazları- Fesahat ve Meanî Bağlamında-

Bu çalışma hicri 7. asır belagat alimlerinden ve belagat ilmi için temel bir eser olarak kabul edilen *el-İşârât ve't-Tenbîhât* müellifi Muhammed b. Ali el-Cürçânî'nin çalışmalarına ışık

tutmaktadır. Zira onun bu alana, bazı belagat meselelerini tashih etme, kaideler inşa etme ve bazı analiz yöntemleri geliştirme hususunda büyük katkıları olmuştur. Ayrıca O, kendisinden önce gelmiş ve çağdaşı olan İbn Sinan el-Hafâcî (ö. 466/1074), Abdülkâhir el-Cürçânî (ö. 471/1078), Zemahşerî (538/1143), Sekkâkî (ö. 626/1228) ve Kazvinî (ö. 729/1329) gibi belagat âlimlerinin de sıkı bir takipçisiydi. Eğer isabetli bir görüş ile karşılaşırsa onu kabul eder, ancak yanlış veya yanlı bir fikir görürse, nihayetinde kendi görüşünü ortaya koymak için onun derinliklerine iner ve onu incelikli bir şekilde analiz ederdi. Biz bu çalışmada Muhammed b. Ali el-Cürçânî'nin çağdaşı olan Kazvinî'ye *el-İdâh* isimli eseri bağlamında yönelmiş olduğu birçok itirazı ele alacak ve Muhammed el-Cürçânî'nin haklı veya haksız olduğu noktalara işaret edeceğiz.

Anahtar Kelimeler: Arap Dili ve Belagatı, Muhammed el-Cürçânî, Meânî ilmi, Beyan ilmi, Bedi ilmi.

مقدمة

الحمد لله جلّ وعلا، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: مما لا شكّ فيه أن لعلم البلاغة أهمية كبيرة في تذوق الكلام وإدراك خفاياه وأسراره، وبه يُعرف الكثير من أساليب العرب في كلامها، كما أنه السبيل لفهم وتدبر القرآن الكريم والسنة النبوية، والتعرف على أسرارها البيانية، بالإضافة إلى كونه طريق الطالب للمران على الكتابة البليغة المؤثرة في النفوس، والبلاغة شأنها شأن جميع العلوم التي بين أيدينا اليوم فهي ليست وليدة يوم وليلة، بل إنّ كلّ علم مرّ بأطوار ومراحل إلى أن وصل إلى مرحلة النضج والازدهار، وأصبح علماً مستقلاً بذاته، وكذلك فعلم البلاغة كان ثمرة لجهود كثيرة من العلماء على مرّ العصور شاركوا جميعاً في بناء هذا الصرح البلاغي الكبير.

والبلاغة العربية شأنها شأن جميع العلوم التي تجددت وتطورت على مرّ العصور، وكانت أولى بوادر التجديد على يد مُجّد بن علي الجرجاني في كتابه الإشارات والتنبيهات حيث انتهج في تناول المسائل البلاغية نهجاً جديداً، فقد عرض في كتابه علوم البلاغة الثلاثة عرضاً اتسم بالسهولة والإيجاز، ثمّ انتقل إلى نقد البلاغيين السابقين والمعاصرين له فيما لا يرتضيه من آرائهم ونبّه إلى الجديد الذي يرتضيه، ومن البلاغيين الذين تعقبهم في كتابه الخفاجي (ت. 1074/466)، وعبد القاهر الجرجاني (ت. 1078/471)، والزمخشري (ت. 1143/538)، والسكاكي (ت. 1228/626)، والخطيب القزويني (ت. 1329/729)، ولم تكن مناقشة مُجّد بن علي الجرجاني للبلاغيين متساوية من حيث الكم، ومن الذين أكثر مناقشتهم الخطيب القزويني على الرغم أن كتاب القزويني الإيضاح يعدّ من أهم المصادر التي اعتمدها الجرجاني في كتابه، وسنحاول في هذا المقال تحليل ونقد مناقشة الجرجاني للقزويني، وبيان ما له وما عليه.

1. حياة الجرجاني ومؤلفاته

1.1 مولده ونشأته

هو مُجّد بن علي بن مُجّد الجرجاني، الأسترأبادي، الحلبي، الغروي³، كان حياً سنة (ت. 1297/697) متكلم أصولي مشارك في أنواع من العلوم⁴، وأحد أعلام البلاغة المنتسبين إلى مدينة جرجان المشهورة الواقعة بين طبرستان وخراسان، وقد نبغ فيها علماء كبار في الأدب والفقه والحديث كما يقول عنها ياقوت الحموي⁵، وقد انتسب إلى هذه المدينة أكثر من عالم بلاغي، ومن أشهرهم علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت. 1001/392) صاحب كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه، وشيخ البلاغة العربية الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت. 1079/471)، والسيد الشريف الجرجاني (ت. 1413/816) صاحب كتاب المصباح في شرح القسم الثالث من المفتاح، ومُجّد الجرجاني (ت. 1329/729) مؤلف كتاب الإشارات والتنبيهات، ولكنه لم يشتهر شهرة هؤلاء الأعلام، وظل الغموض

يكتنف شخصية هذا العالم الذي صنّف في مختلف فروع العلم، ولم تشر المصادر التي اطّلت عليها إلى زمن ولادته، ولكنها ذكرت أن ولادته كانت بأسترباد بالفتح ثم السكون وفتح التاء، وهي بلدة كبيرة مشهورة، أخرجت خلقاً من أهل العلم في كل فن، تقع بين سارية وجرجان⁶، ولذلك ينسب إليها مُحمَّد بن علي الجرجاني، فيقال عنه: الأستربادي منشأ ومولداً. وأما نسبه إلى جرجان فجاءت من أن أصل أسرته أو أن أحداً من أجداده كان من جرجان فهو أستربادي المولد والنشأة، جرجاني الأصل⁷. وكما ضنت كتب التراجم بتحديد زمن ولادته فقد ضنت بتحديد زمان ومكان وفاته، ولم تشر إليهما، ولكننا نستطيع التعرف على العصر الذي عاش فيه من خلال مؤلفاته؛ حيث كتب أكثرها بخط يده، ومنها كتابه *الإشارات والتنبيهات* في علم البلاغة الذي كتب في آخره بخط يده: " وقع الفراغ من تصنيفه يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة تسع وعشرين وسبعمئة في المشهد الشريف الغروي⁸، ووهبه الملتجئ إلى الحرم العلوي مُحمَّد بن علي بن مُحمَّد الجرجاني وصلى الله على النبي وآله الطاهرين"⁹.

وفي كتابه *الإشارات والتنبيهات* نجده يشير إلى الخطيب القزويني بكلمة المعاصر، فهو لم يصرح باسمه على الرغم من كثرة مناقشته له، ومن هذه النصوص الواردة عن المؤلف وعن المترجمين له نستنتج أن: الجرجاني كان عالماً مؤلفاً من قبل سنة 697هـ، وأنه قد عاش في نفس العصر الذي عاش فيه الخطيب القزويني، فهو إذن من علماء النصف الثاني من القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن الهجريين.

2.1 أساتذته:

من أساتذته الحسن بن يوسف الحلبي، ولد في مدينة الحلة العراقية، الذي كان رجلاً تقياً وعالماً متبحراً في علوم العربية وفنونها وعلم الفقه وأصوله والحديث وكتبه وعلم الكلام وقواعده والعلوم الشرعية، ومن أشهر كتبه: *تذكرة الفقهاء* وهو في الفقه المقارن، ونهج الإيمان في تفسير القرآن و*خلاصة الأخبار*،

وهو مخطوط، وخلاصة الأقوال في معرفة الرجال، والجوهر النضيد في شرح منطق التجريد للطوسي، والتعليم التام في الحكمة والكلام، وكشف المكنون من كتاب القانون، وظل ملازماً له حتى وفاة الحلبي (ت. 1326/727) وقد شرح مبادئ الأصول لأستاذه¹⁰، ولم تذكر المصادر من أساتذة الجرجاني غيره.

3.1 تلامذته

لم أجد في المصادر التي تعرضت له ما يشير إلى أحد قد تتلمذ على يده، وهذا يدل على أنه لم يكن من الذين يتولون التدريس إلا أن مؤلف الحقائق الراهنة يذكر أن الشيخ شمس الدين محمد بن صدقة الغروي تلميذه ويروي عنه¹¹.

4.1 منزلته وآثاره العلمية

تمتع الجرجاني بمنزلة علمية ومكانة رفيعة في عصره، فقد أجمع مترجموه ومنهم العلامة السيد محسن الأمين صاحب كتاب أعيان الشيعة على فضل الجرجاني ومكانته وسعة علمه فقال عنه: إنه كان عالماً فاضلاً، وأصولياً عظيماً، ومتكلماً جليلاً، من تلاميذ العلامة الحلبي، وكان الجرجاني متقناً للغة الفارسية، فعني بمؤلفات الفيلسوف المتكلم نصير الدين الطوسي (ت. 1067/460) وترجم بعضها إلى العربية ليستفيد منها طلبة العراق مثل: رسالة الجبر والقدر، والأخلاق الناصرية، وأساس الاقتباس¹².

5.1 مصنفاته

تقدم الجرجاني في الفقه والأصول، ومهر في العلوم العقلية، وتضلّع في العربية، وباشر التأليف قبل سنة (700هـ)¹³، فقد كان موسوعة كاملة في علوم عصره ويشهد على ذلك مصنفاته التي تزيد على الثلاثين وهي¹⁴:

- 1- روضة المحققين في تفسير الكتاب المبين.
- 2- الإشارات والتنبيهات، وهو في البلاغة.
- 3- البديع في النحو وشرحه المسمى بالرفيع.
- 4- سرائر العربية في شرح الكافية الحاجبية.

- 5- غاية البادي في شرح المبادئ في أصول الفقه
- 6- الدفع في شرح النافع في الفقه
- 7- الشافي في الفقه
- 8- إشراق اللاهوت في شرح إلفاقوت.
- 9- الدعامة في الإمامة.
- 10- الشافية عن أمراض القلوب القاسية.
- 11- غنية الطالب في شرح المطالب في العلوم الثلاثة.
- 12- كلستان عربي بالفارسية في التهجد.
- 13- رسالة الرحمة في اختلاف الأمة.
- 14- رسالة الأبحاث في تقديم الأحداث.
- 15- الرسالة الشمسية في الأركان الصيدية.
- 16- التبر المسبوك في أوصاف الملوك.
- 17- تعريب أساس الاقتباس، في الميزان.
- 18- الأخلاق النصيرية في تعريب الأخلاق الناصرية.
- 19- تعريب أوصاف الأشراف.
- 20- تعريب الفصول في الأصول.
- 21- تعريب رسالة القضاء والقدر.

6.1 وفاته

توفي محمد بن علي الجرجاني = كما يذكر محقق كتابه الإشارات والتنبيهات عبد القادر حسين سنة (ت. 1329/729) علماً أننا لم نعثر على ذكر لوفاته في كل المؤلفات التي تطرقت لذكره، لكن مؤلف كتاب الذريعة عند ذكره لترجمة الفصول النصيرية في الأصول الدينية قال: أنه فرغ من كتابه الأبحاث بتاريخ (728هـ)، وكذلك مؤلف كتاب الحقائق الراهنة عند ما ذكر رسالة الأبحاث في تقويم الأحداث أكد أنه فرغ منها بتاريخ (728 هـ..) هذا يعني أنه في هذه السنة

كان لا يزال حياً، ولذلك يكون تاريخ وفاته في (729 هـ / 1329م) أقرب إلى الصواب¹⁵.

7.1 كتاب الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة

كان للجرجاني باع طويل في شتى العلوم والمعارف، وكان للبلاغة العربية نصيب منها، فقد خاض غمارها، وغاص في بحر أمواجها مستخرجاً كنوزها ودررها الثمينة، فكانت الثمرة كتاباً يعد من أمهات كتب البلاغة؛ لما له من أثر في تصحيح المفاهيم البلاغية، وتعقب صاحبه لآراء أعلام البلاغة السابقين والمعاصرين له، فإن وجدها مصيبة أخذ بها، وإن وجد فيها انحرافاً أو ميلاً أشار إليها، وحللها تحليلاً عميقاً؛ ليضعنا بعدها أمام وجهة نظره¹⁶.

والكتاب يدل على سعة اطلاع صاحبه، وإلمامه بآراء أعلام البلاغة، وقد عرض جميع أبواب البلاغة في علومها الثلاثة كما نعهدها من علماء البلاغة المتأخرين وازعاً كل مسألة بلاغية تحت عنوان "إشارة"، ثم يبرز الخطأ الذي وقع فيه غيره من البلاغيين، ويناقش المخطئ في رأيه مناقشة العارف البصير العالم بقواعد البلاغة وأهدافها، ثم ينبه على الصواب من وجهة نظره، كل ذلك تحت عنوان "وهم وتنبيه"، وقد فعل ذلك مع الخفاجي (ت. 1074/466)، وعبدالقاهر الجرجاني (ت. 1078/471)، والزمنشري (ت. 1143/538)، والسكاكي (ت. 1228/626)، والخطيب القزويني (ت. 1329/729)، قاصداً بالوهم ما لا يرضاه مما قاله غيره، وبالتنبيه إلى الصواب الذي هو يراه.

وقد رأى الجرجاني أن علم البلاغة بعلومه الثلاثة وقضاياها المألوفة قد خاض في تقرير قواعدها الكثير من العلماء، وقلبوها على وجوهها كافة، ولم يتركوا منها مسألة إلا وقد أحاطوا بها، ولذلك فقد عرض المسائل البلاغية عرضاً موجزاً أحسن التعبير عنه حين عنون لكل مسألة منها بكلمة إشارة، فهو لا يريد من ذكر المسألة البلاغية مجرد السرد لما هو معروف فحسب بل يريد عرضها عرضاً موجزاً؛ يتيح له فرصة الإدلاء بالجديد عن طريق هذا العرض أو عن طريق

التنبيهات التي ناقش فيها علماء البلاغة ونقدتهم فيها مبنياً خطأهم من وجهة نظره مصرحاً بما يراه صواباً، وهذا ما جعل للكتاب قيمة كبيرة في بابه وميزة فريدة في موضوعه، ونستطيع القول: أنه بهذا الكتاب لم يؤلف أحد مثله في هذا الفن في إشارات وتنبيهاته، واستقصائه للآراء وشموله للأفكار¹⁷.

كما يرى الجرجاني أن البلاغة ليست تذوقاً فنياً فقط، بل يراها تخدم العقيدة الدينية، وأن لها غاية ومقصداً يخدم القرآن والسنة، فالقرآن صادق؛ لأنه وحي من الرحمن، وهو معجز للبشر بسبب ما فيه من البلاغة والبيان. أما الأسباب المباشرة لتأليف الكتاب فتعود إلى:

* تحقيق المسائل البلاغية وتقريرها، وهذا قدر مشترك بين المؤلفات البلاغية.

* إعادة النظر، وعدم التسليم ومراجعة الفكر في المفاهيم البلاغية التي استمرت زمناً طويلاً أو قصيراً ونحن نأخذ بها ونعتقد صوابها، وربما كان هذا الدافع الأقوى والحقيقي لتأليفه كتابه هذا، فهو يعترف بأن تقرير المسائل قد سبقه إليه غيره من العلماء، أما هو فيريد تصويب أخطاء هؤلاء¹⁸.

8.1 مصادر الكتاب

إن المتصفح لكتاب الإشارات والتنبيهات يبدو له جلياً واضحاً المصادر التي اعتمدها الجرجاني في كتابه، وذلك من خلال مناقشته لأعلام البلاغة في عصره، سواء منهم الذين صرح بأسمائهم أو الذين لم يصرح بها، كابن سنان الخفاجي، وعبد القاهر الجرجاني (ت. 1079/471)، والزمخشري، والسكاكي، والخطيب القزويني، وغيرهم من علماء اللغة والنحو أمثال: علي بن عيسى الربيعي (ت. 1029/420)، وجمال الدين أبو عمر بن الحاجب (ت. 1248/646) وبهذا نستطيع أن نعد من مصادر الكتاب:

سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجاني، والكشاف للزمخشري، ووالففتاح للسكاكي، والإيضاح للقزويني. الذي يعد مصدراً أساسياً للجرجاني في كتابه.

ردود الجرجاني على القزويني

وسنبين هنا ما وقع فيه القزويني من أخطاء في كتابه الإيضاح من وجهة نظر محمد بن علي الجرجاني في كتابه الإشارات والتنبيهات وذلك في بابي الفصاحة وعلم المعاني.

1.2 الردود الواردة في قسم الفصاحة

الردّ الأول: اعترض الجرجاني على القزويني في ذهابه أن الذي أُخِلَّ بالفصاحة في قول أبي تمام¹⁹:

كريمٌ متى أمدحهُ أمدحهُ والورى معي *** وإذا ما لُمْتُهُ لُمْتُهُ وُحدي

جاء من الثقل في كلمة "أمدحه" بسبب التنافر بين الحاء والهاء²⁰. ورأى

الجرجاني أن الإخلال بالفصاحة لم يكن من اجتماع حرفي الحلق فقط؛ لأنه جاء في القرآن الكريم مثله: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلاً﴾²¹، ولا مجرد تكرار الكلمة، وإلا لأخِلَّ تكرار "لمته" أيضاً، بل كان لهما معاً أي الاجتماع والتكرار²². وقد سبق الجرجاني إلى هذا التعليل ابن العميد (ت. 870/359)، عندما أنشد عنده ابن عباد (ت. 995/385) البيت السابق وسؤال ابن العميد عن سبب استهجان البيت الذي رده ابن عباد إلى مقابلة المدح باللوم، والمدح يقابل بالذم والهجاء، ولكن ابن العميد رأى أن الذي أخرج الكلام عن حد الاعتدال وجعله متنافراً هو التكرار في "أمدحه"، والجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق²³. وقد عزا السبكي (ت. 1371/773) أيضاً سبب التنافر إلى التكرار وليس الثقل الناجم عن التقاء الحاء والهاء؛ لأنه فصيح وورد في القرآن²⁴ قال تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾²⁵.

وأذهب إلى ما ذهب إليه من قال أن التنافر كان سببه التكرار وليس اجتماع الحاء والهاء؛ لأنه ثقل محتمل لوروده في القرآن الكريم وما ورد في القرآن فصيح لا يستطيع إنكاره أحد.

الردّ الثاني: عارض الجرجاني القزويني الذي يرى أن مما يخلّ بفصاحة الكلام ما يرجع إلى المعنى: وهو أن لا يكون انتقال الذهن من معنى اللفظ إلى المعنى المراد ظاهراً، كقول ابن الأحنف²⁶:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا *** وَتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

كنى بسكب الدموع لما يستلزمه الافتراق من الحزن، وأصاب في ذلك، وكنى عما يستلزمه التلاقي من الفرح والسرور بالجمود ولم يصب؛ لأن الجمود كناية عن خلو العين من الدموع في حال طلب البكاء منها، لا مطلقاً، فلا يكون كناية عن السرور، بل عن البخل²⁷.

فيقول الجرجاني في الردّ عليه: " هذا صحيح، لكنّه لا يخلّ بفصاحة الكلام، بل يخلّ بفصاحة المفرد، فإنه استعمل (لتجمدا) لغير ما ينبغي أن يستعمل"²⁸.

فالجرجاني يوافق القزويني في الحكم على البيت بعدم الفصاحة، لكنه يرى أن سبب عدم فصاحته راجع إلى كلمة واحدة وهي: "لتجمدا" لاستعمالها في غير ما وضعت له، ولا نوافقه فيما ذهب إليه لأن الإخلال بالفصاحة كان لكون الكلام غير واضح في الدلالة على المعنى الكنائى المراد، وليس المعنى الوضعي الأصلي، أي ليس للغرابة التي تخلّ بفصاحة المفرد؛ ولهذا لا يكون العيب الحاصل من باب الإخلال بفصاحة المفرد.

2.2 الردود الواردة في قسم علم المعاني

1.2.2 ذكر المسند إليه

ردّ الجرجاني على السكاكي والقزويني اللذين جعلوا قوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾²⁹ من

باب الإطناب، حيث يرى السكاكي أن ذكر المسند إليه لبسط الكلام وطوله لعظمة السامع وشرفه وهو الله عزّ وجلّ، ولولا أن المقام مقام بسط لما ذكر موسى منافع العصا وهو غير مسؤول عنها، وفي ذلك يقول: "فيسط الكلام افتراضاً بسط موسى إذ قيل له (وما تلك بيمينك) وكان يتم الجواب بمجرد أن يقول "عصا"، ثم ذكر المسند إليه وزاد فقال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى"³⁰. وفي هذا يقول القزويني: "وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾ ولهذا زاد على الجواب"³¹.

ولكن الجرجاني يرى أن ذكر منافع العصا غير زائد على الجواب بل أن موسى لم يأت بالجواب كاملاً فيقول: "وفيه نظر وبحث؛ وذلك أنا نمنع أن موسى أتى بالجواب، فضلاً عن زيادته عليه؛ لأن السؤال وقع عن العصا المشخصة، وتلك العصا نوعها منحصر في شخصها؛ لأنها كانت تتشكل بأشكال عديدة تتميز بها عن غيرها من العصي، وموسى لم يأت في الجواب بهذا المميز، فما أجاب بتمام الماهية"³².

ونرى أن ذكر منافع العصا يحتمل أن يكون زيادة على الجواب، كما يحتمل أن يكون من جوهر الجواب، لأنّ السؤال هنا له ظاهر وله غرض، فظاهره السؤال عن الجنس، فسؤال الله جلّ جلاله موسى كان الغرض منه أن يريه عظمة تحويله الخشبة اليابسة إلى حيّة، وعلى هذا يكون ذكر منافع العصا شيء اقتضاه المقام وهو البسط والإطالة من قبل المتكلم، وكان يكفي أن يقول: عصا دون ذكر للمسند إليه ودون ذكر لمنافع العصا.

ويحتمل أن يكون ذكر منافع العصا من جوهر الجواب، وذلك إذا روعي الغرض من السؤال وهو بيان حقيقة العصا، ولهذا يكون ذكر منافع العصا في الآية محتملاً للزيادة على الجواب، ومحتملاً لكونه من صميمه.

وكذلك يرفض الجرجاني أن يكون الغرض من ذكر المسند إليه في الآية هو البسط والإطناب، بل هو ضعف القرينة؛ لأنّ حذف المسند إليه يوهم أن "عصاي" مبتدأ وما تلاه خبر له وبذلك لا يكون جواباً³³. وما ذهب إليه الجرجاني من أن علة ذكر المسند إليه هي ضعف القرينة يتأتى لو كان المخاطب غير الله عزّ وجلّ، وعلى هذا فذكر المسند إليه كان لرغبة موسى عليه السلام في إطالة المحادثة والمحاورة مع ربّ العزة؛ بغية التشرف والاستمتاع والتلذذ.

2.2.2 تعريف المسند إليه

اعترض الجرجاني على القزويني لذهابه إلى أن لام التعريف تأتي للعهد الذهني بمعنى أن يكون المراد بها الحقيقة المستحضرة في الذهن ضمن فرد مبهم من أفرادها، والمعرف بهذه اللام الدالة على الحقيقة يعامل في الظاهر معاملة المعرفة، لكن معناه يعامل معاملة النكرة. والجرجاني ينكر ما ذهب إليه القزويني ويرى أن اللام لا بد أن تكون لمعين كما أن النكرة تكون للمبهم، وإرادة الجنس أو الاستغراق أو العهد مستفاد من قرائن الأحوال. يقول القزويني: "والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقتها الحقيقة كقولك: ادخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج ومنه قول الشاعر³⁴:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي *** فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وهذا يقرب في المعنى من النكرة؛ ولذلك يقدر "يسبني" وصفاً للئيم لا

حالة³⁵.

ثم يعلق الجرجاني عليه قائلاً: "قلت: التحقيق أن اللام موضوعة للدلالة على تعيين المسمى، كما أنّ التنوين موضع للدلالة على عدم تعيينه، وأمّا كونه جنساً أو استغراق جنس أو عهداً، فإمّا يُستفاد من قرائن الأحوال، فإذا لم تكن القرينة لم تخرج اللام عن دلالتها على تعيين المسمى، نحو: ادخل السوق، واشتر اللحم. ومنه البيت السابق، لأن المراد لئيم معين لا غير معين، لاستحالة مروره بغير معين ولذلك عرفه"³⁶.

وفيه من كلام الجرجاني أنه ينكر مجيء اللام للعهد الذهني، ولذلك ذهب إلى أن كلمة "اللتيم" من قول الشاعر هي لفرد معين. والحقيقة أن لام اللتيم هي لام العهد الذهني وليس المراد به فرداً معيناً في الخارج، وإنما المراد لتيم من اللتام. وهي كقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ﴾³⁷ فاللام هنا للعهد الذهني ولا يمكن غير ذلك، لأن سيدنا يعقوب عليه السلام لم يرد ذنباً معيناً، وإنما أراد فرداً من أفراد الذئاب.³⁸

3.2.2 تنكير المسند إليه

ذكر الجرجاني ما ذكره القزويني من أغراض التنكير³⁹ وهي: إما للإفراد، أو للنوعية، أو للتعظيم، أو للتكثير، أو للتقليل، أو للتعظيم والتكثير معاً⁴⁰. وقد اعترض الجرجاني على القزويني الذي ردّ ما ذهب إليه السكاكي من أنّ التنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾⁴¹ لخلاف التعظيم، بينما يرى القزويني أن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة لا من التنكير⁴²، وقد نقده الجرجاني بأنّ البناء للمرة يكون باعتبار الكمية، وخلاف التعظيم باعتبار الكيفية، وأين الكم من الكيف؟ ولذلك يوصف الاسم المبني للمرة بالعظمة، فيقال: نفخة عظيمة، كما يقال: ضربة عظيمة، ولو كان خلاف التعظيم مستفاداً من البناء، لفهم التناقض⁴³.

ونحن نرجح ما ذهب إليه الجرجاني؛ لأنّ البناء للمرة وإن أفاد خلاف التعظيم لكنه ليس حكماً مطّرداً، وأنّ خلاف التعظيم يستفاد من النكرة أيضاً. كما ردّ الجرجاني ما ذهب إليه القزويني من أنّ التنكير في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾⁴⁴ يحتمل النوعية والتعظيم، ويرى أن شرع القصاص يستلزم تكثير الحياة لا تنويعه وتعظيمه⁴⁵.

والحق أن التنكير أفاد التعظيم والتكثير معاً؛ لأن في القصاص حياة عظيمة كاملة؛ إذ إنّ القصاص يقتضي العدالة، ووجود العدالة في المجتمع يجعل

حياة الناس عظيمة مستقيمة، والقصاص أيضاً رادع عن القتل ولا شك أن هذا يكون تكثرًا للحياة.

4.2.2 حذف المفعول به

اعترض الجرجاني في هذا الباب على القزويني في ذهابه إلى أن الدعاء يأتي بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁴⁶، والجرجاني يرى أن الصواب جعل الدعاء في الآية بمعنى النداء.

يقول القزويني⁴⁷: "واعلم أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصل معنى الفعل كما في قوله تعالى: "قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى"، فإنه يظن أنّ الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام محذوف وليس بمعناه، لأنه لو كان بمعناه لزم إمّا الإشارك أو عطف الشيء على نفسه، وكلاهما باطل تعالى كلام الله تعالى عن ذلك، فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين، أي سمّوه الله أو سمّوه الرَّحْمَنَ أَيًّا ما تسمّوه فله الأسماء الحسنى، كقولك: "فلان يُدعى الأمير" أي: يُسمّى الأمير، ويقول الجرجاني ناقدًا القزويني: "قلت: لا نسلم مجيء الدعاء بمعنى التسمية، فضلاً عن أن تكون مرادة هنا...وقوله تعالى: "ادعوا الله" أي نادوه باسم الله أو باسم الرَّحْمَن"⁴⁸.

ونرى أن الصواب ما عليه القزويني، لأنّ الجرجاني اعتمد في اعتراضه على أن الدعاء لا يأتي بمعنى التسمية، ولكن كتب اللغة تُخطئه؛ لأن الدعاء في اللغة يأتي بمعنى التسمية ويتعدى كذلك إلى المفعول الثاني بنفسه، كما يتعدى بحرف الجر، جاء في القاموس المحيط: "دعوته زيدا وبزيد سمّيته به" وجاء أيضاً: "سماه فلاناً وبه"⁴⁹. وبذلك يترجح كون الدعاء في الآية بمعنى التسمية وهو ما ذهب إليه القزويني. كما أنّ الزمخشري يصرح بأن الدعاء في الآية بمعنى التسمية وليس بمعنى النداء فيقول: "والدعاء بمعنى التسمية لا بمعنى النداء، وهو يتعدى إلى

مفعولين، نقول دعوته زيداً، ثم يترك أحدهما استغناء عنه، فيقال: دعوت زيداً. والله والرحمن المراد بهما الاسم لا المسمى⁵⁰.

5.2.2 تقديم المفعول

اعتراض الجرجاني على القزويني في ذهابه إلى أن الجار والمجرور "للناس" في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾⁵¹ مقدم للتخصيص، أي لنفي كونه رسولاً لبعض الناس خاصة وهم العرب، وإثبات أنه رسول لجميع الناس، يقول القزويني: "لأنّ التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدّم ونفيه عمّا يقابله؛ كان تقديم "للناس" على "رسولاً" مفيداً لنفي كونه رسولاً لبعضهم خاصة، لأنّ هو المقابل لجميع الناس، لا لبعضهم مطلقاً، ولا غير جنس الناس"⁵².

والجرجاني يرى أن العموم في لام الاستغراق وليس من التقديم، بل إن الجار والمجرور ليس متقدماً لتعلقه بالفعل قبله، فيقول: "وفيه نظر لأن العموم مستفاد من اللام الاستغراقية، لا من التقديم"⁵³.

ونميل إلى ما ذهب إليه الجرجاني؛ فرجوع التخصيص إلى لام الاستغراق كما ذهب إلى ذلك الجرجاني خير من رجوعها إلى التخصيص المستفاد من التقديم كما ذهب إلى ذلك القزويني، وذلك لجواز تعلق الجار والمجرور بالفعل قبله، فلا يكون في الآية تقديم لشيء على شيء وبالتالي لا يكون هناك تخصيص، ومن هنا فإن العموم مستفاد من لام الاستغراق في كلمة "للناس".

6.2.2 تقديم متعلقات الفعل

ردّ الجرجاني اعتراض القزويني على السكاكي الذي جعل من باب تقديم الأهم⁵⁴ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾⁵⁵، ورأى القزويني أنّ التقديم ليس للعناية لأنّ الآية في سياق الإنكار التوبيخي، فيمتنع أن يكون تعلق الفعل "جعلوا" بالجار والمجرور "لله" منكرًا أكثر من إنكار تعلقه بشركاء فالمعمولان في الإنكار سواء⁵⁶.

وقد ردّ الجرجاني اعتراضه بقوله: "والتحقيق أن نسبة الشركاء إلى الله هي المنكرة، لكونها ممتنعة، وعلّة هذا الامتناع: هو مفهوم الله لا مفهوم الشركاء، لجواز إسناد الشركاء إلى غير الله، وهو الذي أوجب الاعتناء بالله، وأوجب الاعتناء بتقديمه على شركاء، وهذا هو مراد السكاكي" ⁵⁷.

ونرى أنّ الصواب ما ذهب إليه الجرجاني ومن قبله السكاكي، لأنّ كون كل واحد من المفعولين متعلقاً بالآخر، والخطاب توبيخي لا يمنع أنّ يكون الاعتناء بأحدهما أكثر، ولا شكّ أنّ مجرد جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله تعالى لا يقبل التوبيخ، ومجرد جعل أمر ما لله يبتدر الذهن منه إلى الإحجام عنه لعظم المقام، فلا شكّ أنّ العناية قد تشتد بأحدهما فيقدم ⁵⁸.

7.2.2 القصر

اعترض الجرجاني على السكاكي والقزويني استحسانهما لما ذهب إليه علي بن عيسى الربيعي (ت. 1029/420) في أنّ القصر بـ"إنّما" يفيد التأكيد على التأكيد، يقول السكاكي: "إنّ كلمة "إنّ" لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمّ اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر" ⁵⁹ وقد علّق الجرجاني على ما نقله السكاكي عن الربيعي بقوله: "واستحسن هذا الوجه السكاكي صريحاً، والمعاصر، وإنّما هو أضعف من بيت العنكبوت" ⁶⁰، ورأى الجرجاني أنّ "إنّ" للإثبات، و"ما" للنفي، ومن المستحيل أن يردا على شيء واحد، فتكون "إنّ" لإثبات المذكور، و"ما" لنفي ما عداه، وهذا هو القصر.

ونرى أنّ الصواب ما قاله الجرجاني؛ لأنّه لو كان اجتماع مؤكدين يفيد القصر لأفاده نحو: "إنّ زيدا لقائم"، وهو باطل، وقد أشار الصعيدي إلى هذا في بغية الإيضاح ⁶¹.

1.7.2.2 القصر بإنّما

ومّا اعترض فيه الجرجاني على القزويني ذهابه إلى أن المقصور عليه بإنّما

هو في الأخير، وهذا هو المشهور عند البلاغيين⁶²، يقول القزويني: "وأما في إنما فيؤخر المقصور عليه... فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبدأً"⁶³، لكنّ الجرجاني يرى أن المقصور عليه يأتيما يكون مقدماً لا مؤخراً فيقول: "ظنّ كثير من أهل العربية ومنهم المعاصر أنّ القصر يأتيما هو في الأخير، بخلاف "إلا" وهو فاسد، إذ لا فرق بين "إلا" و"يأتيما" في أنّ القصر في الأول"⁶⁴، والمفهوم من كلام الجرجاني أنّ القزويني يجعل المقصور عليه يأتيما مؤخراً، ويجعله مقدماً بلا، ولكنّ القزويني يجعل المقصور عليه بالنفي والاستثناء هو الواقع بعد إلا، سواء تأخر كما هو في الغالب أو تقدم، فيقول: "ففي طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء... ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور، كقولك: ما ضرب إلا عمراً زيد، وما ضرب إلا زيداً عمراً... فالضابط أنّ الاختصاص إنما يقع في الذي يلي إلا، ولكن استعمال هذا النوع - أعني تقديمهما - قليل"⁶⁵.

وبالنظر فيما ورد عن القزويني نرى أنّه يجعل المقصور عليه يأتيما هو المتأخر، أمّا المقصور عليه بالنفي والاستثناء فهو الواقع بعد إلا، سواء تأخر أو تقدم، وليس كما تصور الجرجاني بأن القزويني يجعل المقصور عليه يأتيما مخالفاً من حيث الموقع للمقصور عليه بما وإلا.

كما يرى الجرجاني أنّ تأخير المقصور عليه يأتيما يؤدي إلى عدم اجتماع طريقي القصر: أيما والتقديم لتعارض موقع المقصور عليه في كليهما، واجتماع الطريقتين ثابت، فلا بدّ من انتفاء ما يمنع عدم الجواز أي انتفاء كون المقصور عليه يأتيما مؤخراً.

ونحن نقول إن اجتماع أيما والتقديم لا يؤدي إلى فساد ما ذهب إليه القزويني؛ لأنّ الأداتين عند الاجتماع لا يكونان معاً للقصر، بل يُلغى القصر بأحدهما ويعوّل على الآخر في إفادة القصر، والفيصل في هذا هو السياق الذي قد يقتضى تقديم المقصور عليه يأتيما ولو لم تكن مجتمعة مع التقديم، يقول ابن

يعقوب المغربي: "وأما القصر في إنما فيؤخر فيه المقصور عليه حيث يستفاد القصر منها فقط في كثير من الصور... وإنما قِيدنا بقولنا حيث يستفاد القصر منها فقط احترازاً من نحو قولك: إنما زيدا ضربت، فإن المفيد للقصر هنا التقديم... وقولنا في كثير من الصور إشارة إلى إخراج نحو قولك: إنما قمت، أي لا أي قعدت، فإن الفاعل محصور في الفعل، وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه، فيفهم من هذا أنها قد لا تفيد الحصر وحدها، وأنّ المحصور معها قد يؤخر لعرض⁶⁶.

وبالنظر فيما قاله ابن يعقوب نجد أنّ المقصور عليه بإنما هو المؤخر ليس على إطلاقه ولكنه الغالب، ومن غير الغالب أن يتقدم المقصور عليه بإنما، كما أنّ القصر بما قد يلغى عند اجتماعها مع طريق القصر التقديم، أو العكس، والمعليل عليه السياق، فالقزويني لم يكن مصيباً في ذهابه إلى أن المقصور عليه بإنما يكون مؤخراً دائماً، كما أن الجرجاني لم يكن مصيباً في نقده للقزويني وحكمه عليه بالوهم بناء على ما ذهب إليه.

8.2.2 الإنشاء

وكان للجرجاني في هذا الباب اعتراض على القزويني الذي ذهب إلى القول بتقدير الشرط بعد التمني والاستفهام والأمر والنهي، وأنّ الجواب يُجزم بهذا الشرط المقدر، فقولك: ليت لي مالاً أنفقته، أي: إنْ أَرزَقُهُ، وقولك: أين بيتك أَرزَك، أي: إنْ تعرّفني، وقولك: أكرمني أكرمك، أي: إنْ تُكرمني، وقولك: لا تشتمّ يكنّ خيراً لك، أي: إنْ لا تشتمّ⁶⁷.

وكان للجرجاني عليه اعتراض الأول: أنّ ذكره للأشياء الأربعة من الإنشاء الطلبي وإغفاله للعرض والتحضيض والدعاء تخصيص بلا مخصص. والثاني: أن الجواب بعدها يُجزم بشرط مقدر وهو فاسد برأيه؛ لعدم الحاجة في هذه الأنواع من الإنشاء الطلبي إلى هذا التقدير، بل الجواب منجزم بما لما فيها من معنى الشرط⁶⁸.

وعن الاعتراض الأول أقول: إن القزويني بذكره الأشياء الأربعة من الإنشاء

الطلبي لم يقصد أنّ تقدير الشرط خاص بها دون غيرها، بل قصد الاكتفاء بالأبواب الأصلية، وأمّا العرض والتحضيض والدعاء فيتفرع عن هذه الأنواع الأربعة، وقد سبق القزويني في الاكتفاء بهذه الأنواع السكاكي⁶⁹، ويضاف إلى هذا أيضاً أن الجرجاني بعد ذكره للأنواع الأربعة قد مثل بالعرض فقال: "وأما العرض، كقولك لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل تصبّ خيراً، أي: إن تنزل"⁷⁰، ولهذا نرى أن الجرجاني لم يكن صائباً في هذا الاعتراض.

أمّا عن الاعتراض الثاني فنقول: إن الجرجاني استند في رأيه بأنّ الجازم هو الفعل على أحد الأقوال الأربعة في الجازم للجواب في أسلوب الطلب وهو رأي الخليل (ت. 786/170)، وسيبويه (ت. 796/180)، والمبرد (ت. 898/285)، يقول الرضي الأسترآبادي (ت. 1287/686): "وانجزام الجزاء بهذه الأوائل، لا بـ"إن" مقدرة، ظاهر مذهب الخليل، لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها في معنى إن، فذلك انجزم، ومذهب غيره أن الجازم إن مع فعل شرط مقدر بعدها"⁷¹، وهذا ما ذهب إليه المبرد بقوله: "واعلم أنّ جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء... ويُلحق بجواب الأمر والنهي جواب الاستفهام"⁷²، وأمّا القزويني فقد استند إلى القول بأن الجازم هو: إن مع فعل شرط مقدر بعدها، وهو مذهب السيرافي، وأبو علي الفارسي⁷³، حيث يقول الفارسي: "وهذا الجزم جواب له، وهو في الحقيقة ينجزم لأنّه جواب شرط محذوف"⁷⁴. وهكذا فلا يمكننا ترجيح رأي على الآخر؛ لأنّ كلاهما قد استند على رأي من آراء العلماء في هذه المسألة.

الخاتمة

وهكذا بعد هذه الدراسة نرى أن الجرجاني قد فتح باباً جديداً في البلاغة العربية لم يكن موجوداً من قبل وهو الإشارة إلى مواطن الشبهة والشكّ في المفاهيم البلاغية التي بقيت سائدة لفترة طويلة من الزمن، منتقداً البلاغيين — ومنهم معاصره القزويني — فيما لا يرتضيه من آرائهم، والإشارة إلى الصواب الذي

يرتضيه، وكان شأنه شأن كل مجتهد في كل علم من العلوم فقد أصاب في بعض ما ذهب إليه، وجانب الصواب في بعضها الآخر، ومع ذلك فقد كانت لهذه الاعتراضات أثر كبير في تطور البلاغة العربية وفتحت الباب واسعاً لمثل هذه الدراسات قديماً وحديثاً.

الهوامش

المقالة مأخوذة من رسالتي في الدكتوراة والتي كانت بعنوان "محمد بن علي الجرجاني الأستربادي 1 MUHAMMED B. ALI EL-CÜRCÂNÎ EL-ESTERÂBÂDÎ VE EL-İŞÂRÂT VE'T-TENBÎHÂT İSİMLİ ESERİ BAĞLAMINDA BELAGAT GÖRÜŞLERİ VE ÇABALARI.

2 Dr. Öğr. Görevlisi, Fırat Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, Dr. Lecturer, Fırat University, Faculty of Theology, isaibrahim74@gmail.com, Orcid: 0009-0002-9657-3999

3 محمد محسن آغا بزرگ الطهراني، طبقات أعلام الشيعة (النجف: المطبعة العلمية، 1954م)، 194/3.

4 عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، 46/11.

5 ياقوت الحموي الرومي، معجم البلدان (بيروت: دار صادر، ط2، 1995)، 119/2.

6 ياقوت الحموي، معجم البلدان، 174/1-175.

7 السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة، تح. حسن الأمين (بيروت: مطبعة الأنصاف، 1959م)، 29/46.

8 يوجد بالنجف الأشرف في العراق. انظر. جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها (النجف: دار الأضواء، ط2، 2009م)، 11/1.

9 محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، تح. عبد القادر حسين (القاهرة: مكتبة الآداب، 1997م)، 324.

10 الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال (النجف: المطبعة الحيدرية، 1961م)، 45؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 536/3.

11 محمد محسن آغا بزرگ الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، 194/3.

- 12 كحالة، معجم المؤلفين، 6/134.
- 13 اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، معجم طبقات المتكلمين (النجف/مؤسسة الإمام الصادق، 1424هـ)، 3/143.
- 14 مُجَدِّ محسن آغا بزرگ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة (النجف، مطبعة الغري، 1355هـ)، 4/122؛ محسن الأمين، أعيان الشيعة، 30/46. الإشارات والتنبيهات، مقدمة المحقق، 3.
- 15 مُجَدِّ محسن، طبقات أعلام الشيعة، 3/194.
- 16 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مقدمة المحقق، 3-4.
- 17 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مقدمة المحقق، 5.
- 18 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، مقدمة المحقق، 10.
- 19 البيت من الطويل. انظر. أبو تمام، الديوان، تح. مُجَدِّ عبد عزام (القاهرة: دار المعارف، ط4، د.ت)، 116.
- 20 القزويني، الإيضاح، 16.
- 21 الإنسان 26/77.
- 22 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 11.
- 23 أبو العباس أحمد القلشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (القاهرة: دار الكتب الخديوية، المطبعة الأميرية، 1913م)، 2/260.
- 24 بهاء الدين السبكي، عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح، تح. عبد الحميد هنداوي (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2003م)، 1/78.
- 25 قاف 40/50.
- 26 البيت من الطويل. انظر. العباس بن الأحنف، الديوان، تح. عبد الرحمن مصطفىاوي (بيروت: دار المعرفة، ط1، 2003م)، 106؛ القلشندي، صبح الأعشى، 2/289.
- 27 القزويني، الإيضاح، 17، 18.
- 28 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 11.
- 29 طه 18/20.
- 30 السكاكي، مفتاح العلوم، 178.
- 31 القزويني، الإيضاح، 41.

- 32 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 31.
- 33 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 32.
- 34 البيت من الكامل، لشمر بن عمرو الحنفي. انظر. الأصمعي، الأصمعيّات، 126، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري، 171؛ وبدون نسبة. انظر. ابن جني، الخصائص، 2/338؛ العسقلاني، الدرر الكامنة، 6/154؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، 2/841.
- 35 القزويني، الإيضاح، 47.
- 36 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 35.
- 37 يوسف 13/12.
- 38 حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 2018)، 4/114.
- 39 القزويني، الإيضاح، 49-50.
- 40 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 36.
- 41 الأنبياء 21/46.
- 42 القزويني، الإيضاح، 50.
- 43 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 37.
- 44 البقرة 2/179.
- 45 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 38.
- 46 الإسراء 17/110.
- 47 القزويني، الإيضاح، 93.
- 48 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 70.
- 49 الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (بيروت: د.م: ط8، 2005م)، "سما"، 1269، "دعو"، 1283.
- 50 جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ)، 2/654.
- 51 النساء 4/79.
- 52 القزويني، الإيضاح، 95.
- 53 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 73.
- 54 السكاكي، مفتاح العلوم، 236.

- 55 الأنعام 6/100.
- 56 القزويني، الإيضاح، 98.
- 57 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 75.
- 58 بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح. عبد الحميد الهنداوي (بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2003م)، 1/391.
- 59 السكاكي، مفتاح العلوم، 291.
- 60 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 79.
- 61 الصعيدي، بغية الإيضاح، 2/13.
- 62 علي البدري، بحوث المطابقة لمقتضى الحال صورها وعلاقتها بالنقد الأدبي الحديث (القاهرة: مكتبة النهضة الالقاهرة، ط1، 1982م)، 339.
- 63 القزويني، الإيضاح، 107.
- 64 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 84.
- 65 القزويني، الإيضاح، 105-107.
- 66 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تح. خليل ابراهيم خليل (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ)، 1/457-458.
- 67 القزويني، الإيضاح، 117.
- 68 الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، 102.
- 69 السكاكي، مفتاح العلوم، 321.
- 70 القزويني، الإيضاح، 118.
- 71 رضي الدين الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح. إميل يعقوب (بيروت: دار الكتب، ط1، 1998م)، 4/122.
- 72 أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عزيمة (بيروت: دار الكتب، 1963م)، 2/135.
- 73 السبكي، عروس الأفراح، 471.
- 74 أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية في النحو العربي، تح. علي المنصوري (عراق: جامعة بغداد، ط1 1982م)، 96.

المصادر والمراجع

1. أبو تمام، حبيب بن أوس. الديوان. تح. مُجَدِّد عبد عزام. القاهرة: دار المعارف، ط4، د.ت.
2. الأحنف، العباس. الديوان، تح. عبد الرحمن مصطفى. بيروت: دار المعرفة، ط1، 2003م.
3. آغا بزرك الطهراني، مُجَدِّد محسن. طبقات أعلام الشيعة. النجف: المطبعة العلمية، 1954م.
4. آغا بزرك الطهراني، مُجَدِّد محسن. الذريعة إلى تصانيف الشيعة. النجف، مطبعة الغري، 1355هـ..
5. الأسترابادي، رضي الدين مُجَدِّد بن الحسن. شرح كافية ابن الحاجب. تح. إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب، ط1، 1998م.
6. الأمين، محسن. أعيان الشيعة. تح حسن الأمين. بيروت: مطبعة الأنصاف، 1959م.
7. باقر، جعفر. ماضي النجف وحاضرها. النجف: دار الأضواء، ط2، 2009م.
8. البدري، علي. بحوث المطابقة لمقتضى الحال صورها وعلاقتها بالنقد الأدبي الحديث. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1982م.
9. الجرجاني، مُجَدِّد بن علي. الإشارات والتنبيهات. تح. عبد القادر حسين. القاهرة: مكتبة الآداب، 1997م.
10. الحموي، ياقوت. معجم البلدان. بيروت: دار صادر، ط2، 1995.
11. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ.
12. عوني، حامد. المنهاج الواضح للبلاغة. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت.
13. الفارسي، أبو علي. المسائل العسكرية في النحو العربي. تح. علي المنصوري. العراق: جامعة بغداد، ط1 1982م.
14. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ.
15. السبكي، بماء الدين. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تح. عبد الحميد هندراوي. بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

16. السكاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. تح. نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.
17. الفيروزآبادي، مُجَدِّد بن يعقوب. القاموس المحيط. تح. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت، ط8، 2005م.
18. القزويني، جلال الدين مُجَدِّد. الإيضاح. تح. إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2003م.
19. الفلشندي، أبو العباس أحمد. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القاهرة: دار الكتب الخديوية، المطبعة الأميرية، 1913م.
20. كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
21. اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق. معجم طبقات المتكلمين. النجف، مؤسسة الإمام الصادق، 1424هـ.
22. المبرد، أبو العباس مُجَدِّد بن يزيد. المقتضب. تح. مُجَدِّد عبد الخالق عزيمة. بيروت: دار الكتب، 1963م.
23. المغربي، ابن يعقوب. مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح. تح. خليل إبراهيم. د.م، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ.
24. يوسف، الحسن. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال. النجف: المطبعة الحيدرية، 1961م.